

# شركات التعاون الزراعية

اعمالها وفوائدها

( ٢ )

تابع الفوائد الاقتصادية . —

( ج ) نقص المصروفات :

ان الربح من ارتفاع الاسعار كثيراً ما يأتي برد فعل - اي ان الاقبال على الشراء يتناقص - وبالاخص اذا كان ارتفاع الاسعار لا يستند على عواهل صحيحة كجودة الصنف او ما اشبه ذلك . لهذا فاضمن الارباح ما يأتي عن طريق تخفيض مصاريف الانتاج . وهذه النظرية واضحة تماماً في حالة سيارات فورد فان صاحب مصانع هذه السيارات قد احكم نظام العمل في مصانعه بحيث استطاع ان يخرج منها سيارات يتكلف صنعها اقل ما يمكن وتمكن بذلك من عرض سياراته بالثمن الرخيص فازداد الاقبال عليها وتوصل بذلك الى الاثراء العظيم . والمزارع يجب ان يسلك هذا السبيل في عمله ، والشركات التعاونية تؤدي الى ذلك كما يأتي : —

١ — شراء مواد الزراعة بالجملة — يحتاج المزارع الى مقادير جزئية من الاسمدة والبذور ومواد العلف والفحم والخشب وغير ذلك . وهو لا يشتري هذه الاشياء من مواردها الاصلية ، وانما يشتريها عن طريق واحد او سلسلة من الوسطاء الذين انما يجتنون ارباحاً هو اولى باقتصاها لنفسه لو توصل الى الموارد الاصلية التي تبيع هذه اللوازم . وفي اغلب الاحالات لا يمكن التعامل مع هذه الموارد الاصلية الا اذا كان الشراء عن كميات تذكر . فالشركات التعاونية تشتري لوازم اعضائها جملة واحدة ، ولهذا تستطيع الاستغناء عن اكبر عدد ممكن من الوسطاء فيعود ذلك باقتصاد عظيم في اسعار هذه اللوازم

٢ — استعمال الآلات الحديثة — قد اخترعت آلات زراعية في استعمالها

اقتصاد عظيم علاوة على اتقان عملها كآلات الدراس والتدرية والحراثة وهرس

الارض والبذار ونثر السماد ورفع الماء وغير ذلك . وأكثر هذه الآلات لا يستطيع المالك الصغير شراءها لارتفاع ثمنها ، كما انها في الحقيقة أكثر من حاجته الفردية . فالشركات التعاونية يسهل عليها اقتناء ما يلزم للاعضاء من هذه الآلات . ونظراً لتعدد هؤلاء الاعضاء فان الانتفاع بهذه الآلات يكون على اتمه ، ويؤدي ذلك الى نقص عظيم في نفقات الاستغلال

٣ — المشاركة — أن اشترك الزراعيين في تأدية اعمالهم كما امكن هذا الاشتراك مما يؤدي الى اقتصاد عظيم في مصاريف الزراعة . فنقل الحاصلات وغيرها مثلاً يكون اقل كلفة اذا تم بالاشتراك . وتجهد الشركات التعاونية ان تؤدي للاعضاء كل ما يمكن من الخدمات التي يمكنهم الاشتراك فيها . وقد توسعت بعض الشركات في ذلك حتى انه في ايطاليا قد توصلوا الى توحيد مجهودات المزارعين في جميع العمليات الزراعية بحيث ان خدمة الارض وغرسها وقعهد الزراعة الى آخر ذلك يتم بمعرفة الشركة التعاونية ، وبذلك يمكن ان يتخصص كل عضو من الاعضاء في تأدية عملية او أكثر من العمليات اللازمة ويكون ذلك باعثاً للاقتصاد والاتقان

٤ — تخفيض سعر الفائدة عن المال المقترض — تستطيع الشركات التعاونية الحصول على قروض لأعضائها بفوائد أكثر اعتدالاً مما يستطيع الافراد غير متضامنين كما هم في الشركة التعاونية . وفي نقص هذه الفوائد اقتصاد في نفقات الاستغلال . والمزارع عادة — وان ابتعد عن الاقتراض — فلا يخلو الحال من شراء بعض لوازمه بالاجل . والتاجر الذي يبيعه كذلك انما يحتسب لنفسه فائدة يحصل عليها من المزارع . وهذه الفائدة تكون عادة أعلى في حالة الافراد مما في حالة الشركات التعاونية ذات السمعة الحسنة

( د ) الاقتصاد وحسن التصرف في الارباح :

وأينما مما تقدم كيف تتوصل الشركات التعاونية الى زيادة منتوجات المزارع ورفع اسعارها وتخفيض مصاريف انتاجها ، وهذا يؤدي بالطبيعة الى ازدياد ارباح المزارع . ولكن ، اذا لم يحسن الفلاح الانتفاع بهذه الارباح ، لم يكن عمل

الشركات مؤدياً في النهاية الى رخاء وسعادة الاعضاء كما هو مرماها . لهذا كان من اهم واجبات الشركات التعاونية حث المزارع على الاقتصاد والتصرف الحسن في ارباحه وهي تصل الى ذلك كما يأتي : —

١ — استثمار المال العاطل . ليست موارد الفلاح المالية موزعة على أشهر السنة كما هو مع الصناع او الموظف او غيرها فاذا جاء موسم المحصول كان على الفلاح ان يدخر المال الذي ينفق منه ايام السنة في معيشته والقيام بلوازم زراعته

وادخار المال عمل غير اقتصادي بالمرة اذ ان المال المدخر يبقى عاطلاً بينما يوجد من هو في حاجة لاستثماره في عمله واعطاء حصته من الارباح التي تعود من ذلك الى صاحب المال . فالشركة التعاونية هي التي توجد الارتباط بين صاحب المال والعامل الزراعي الذي يحتاج لتوظيف المال فيعود ذلك بالفائدة على الطرفين . ويجب ان لا يعزب عن البال بان الاموال التي تأخذها الشركات التعاونية من اعضائها سواء اكانت بصفة قروض لآجال معينة او للحساب الجاري — انما تستثمرها هذه الشركات اما مباشرة في الاعمال التي تتولاها او بأقراضها للاعضاء مع تحميم توظيفها في اعمال انتاجية ، ولهذا فالفائدة التي تصرفها عن هذه الاموال هي قسطن من ارباح الاستغلال

٢ — الحث على التوفير . تعمل الشركات التعاونية جهدها في حث الاعضاء على ايداع مبالغ التوفير في صندوقها ، وهي توجه عناية خاصة لغرس ذلك في نفوس الناس حتى يشبوا وقد اعتادوا اقتصاد جزء من ارباحهم واستثماره الى ان تنشأ حاجتهم اليه .

٣ — التدرب على الاساليب المالية . ان الشركة التعاونية المنتظمة في عملها هي خير مدرسة عملية يتلقن فيها الفلاح الاساليب المالية التي كانت من اكبر دواعي الرقي الحالي للامم الغربية ، اذ يرى الفلاح ان الشركة قبل ان تقدم على مشروع ما تعد موازنة بين الدخل والخرج له ، وتعرض سنوياً ميزانيتها العامة التي تكون موضع مناقشة الاعضاء في الجمعيات العمومية ، وتخصص قسماً من ارباحها كاحتياطي

كما ان معاملة العضو مع الشركة تسير حسب الانظمة المالية العصرية . وفي ذلك ما يقتبسه الفلاح في تدبير ماليته الخاصة مما يؤدي الى انتظامها

٤ — الابعاد عن الاسراف . لا تكتفي الشركات التعاونية في ابعاد اعضائها عن الاسراف بالوعظ بل هي لا تعطيمهم قروضاً الا بالقدر اللازم لاجل اعمال منتجة وتراقب تصرفها كذلك . وقد تحتم عدم اقتراض العضو من غير صندوقها، وتفصل من اعضائها كل من يسوء سلوكه او يشهر افلاسه

٥ — التأمين . من قواعد الاقتصاد ان يحتاط الانسان ما امكنه للطوارئ التي قد تلحق به الاضرار المالية، وطريقة التأمين هي افضل اساليب ذلك وتعرض الزراعة لكثير من هذه الطوارئ كحوت الماشية او حريق الحاصلات الى آخر ذلك . فمشركات التعاون قد تؤدي وظيفة التأمين ضد بعض هذه الطوارئ على مثل الاساليب التي تتبعها شركات التأمين العادية او ما يشابهها

#### الفوائد الاجتماعية والادبية

ليس كسب المال هو غاية التعاون الاولى فان واضعي اساس انظمتها ناقصدوا به علاج مساوي اجتماعية، وتوجيه مجهودات الفرد الى ما يعود بالفائدة على المجموع ومجهودات المجموع الى ما يعود بالخير على الافراد . والفوائد الاقتصادية التي تقدم ذكرها ليست الا وسيلة للرفق الادبي الذي يجب ان يكون مطمح الافراد والجماعات . وللقارىء شرح لبعض الفوائد الاجتماعية والادبية التي يأتي بها النظام التعاوني وليست هذه الفوائد بمقصودة على عضو الشركة التعاونية بل انها لتعم هل القرية والوطن ايضاً

١ — التمدن . ان الريف مع ما هو عليه من بساطة الحياة وجمال الطبيعة وطلاقة الهواء فان اهله اذا تلقنوا شيئاً من العلم طلبوا الرزق في المدن واذا اصابوا شيئاً من الغنى هجروا الريف ليعيشوا في العواصم او البلاد الاجنبية وقد يبلغ الحال ان لا يروا الريف ثانية وهم انما نشأوا في حجره وما زال يجمع اهلهم وما زال يدر الخبير عليهم . والنتيجة الطبيعية لهذه الحال ان الريف يحرم من اكثر ابنائه علماء وثررة وان امواله بدلاً من ان تصرف فيه تذهب على اهل المدن وقصد تنزح

كلية الى البلاد الاجنبية وان الابعاد التي كانت تدار بمعرفة مالكيها تؤجر وتهمل. هذه النتائج السيئة انما ترتبت على اهمال تمدين الريف التمدين الذي يتلاءم مع طبيعته وبساطته كتحسين مبانيه ونظافة القرى وترشيح مياه الشرب والانارة بالكهربائية وتمهيد المواصلات وانشاء المنزهات وفرق الموسيقى وغير ذلك. وتمدين الريف لايم الا اذا انتظم اهله وكانوا من القوة بحيث يتبقى في ايديهم من الثروة ما يزيد عن اللازم لضروريات الحياة الاولى. والشركات التعاونية تقطع شوطاً بعيداً في سبيل هذا التمدين لانها تعمل على ازدياد الرخاء المالي عند اعضائها ثم توجه انظارهم الى ما يؤدي لتحسين معيشتهم وتصرف شيئاً من ارباحها في الاعمال العامة، وتقيم الاعياد القروية وتعمل كل ما يرفع من منسوب الحياة الريفية، فتقل الهجرة الى المدن ويزداد تمسك الريفيين بقراهم واهتمامهم بحرقهم مما يؤدي لرفع شأن الزراعة وتقدم الاوطان

٢ — الاتحاد والديمقراطية. قد تبدل كثيراً النظام الذي كان يربط اهل الريف بعضهم ببعض فقد كان في القرى رجال مسموعو الحكامة يهابهم الجميع لما لهم من السطوة والنفوذ. ولكن هذه السطوة الفردية والنفوذ الشخصي تلاشت او كادت تتلاشى، فان الفلاح البسيط — وقد ذاق الحرية في ظل حكومة نظامية — لم يعد من السهل اخضاعه الا لما يرى فيه مصلحة الشخصية. وسرى هذا الفلاح البسيط — وقد تعلم القراءة والكتابة واصبح يطلع في الصحف وغيرها على ما يعمله العمال في طلب المزيد في اجورهم وانقاص ساعات العمل وغير ذلك — سرى هذا الفلاح غير راض عن معيشتة الحقيرة، وسراه يقبلد العمال في القيام في وجه اصحاب المال وهنا اكبر الخطر اذ ان اعمال الزراعة لا تحتمل التأجيل كاعمال المصانع. لهذا فمن مصلحة الجميع ان نرى حياة الفلاح ترتقي. ورابطة اخرى تربط اهل القرية بعضهم ببعض غير رابطة السطوة الفردية التي كانت لكبير القرية. هذه الرابطة هي رابطة التعاون التي تجمع ما بين الكبير والحقير وتوحد مجهوداتهم نحو ما فيه خير مجموعهم فيعلمون على المبادئ الديمقراطية القويمة حيث يشعر الفرد بان عليه واجبات يؤديها للافراد والمجموع كما له من الحقوق قبل هذا المجموع والافراد: فيخضع الافراد

لرأي المجموع ، وينتصح المجموع برأي الافراد الاكثر علماً واستنارة. وهكذا اتقوا جد  
الالفة والاتحاد بين اهل القرية على اختلاف مراتبهم فيعملون يداً واحدة في خدمة  
مصالحهم المشتركة وازدياد رغبتهم بدل ان يتجه جهدهم الى التنازح والمشاغبة.  
وبذلك . وبذلك فقط . يمكن الا تنقلب الحرية التي يتمتع بها الفلاح اليوم —  
والتي ستزداد مع التعليم والتطور الدستوري— وبالأعلى خدمة المرافق الزراعية .

٣ — التعليم . تهتم الشركات التعاونية بتعليم اهل القرية كل ما يختص باعمالهم  
فتمتد الاجتماعات لاسماع المحاضرات وتوزع النشرات وتجري المباحث والمناقشات  
الى آخر ذلك من وسائل التعليم العلمية والعملية . وهي علاوة على ذلك  
قد تخصص جزءاً من ارباحها لمساعدة التعليم العام في القرية ومحاربة الامية

٤ — التربية الخلقية والتهديب— يفرس النظام التعاوني في نفوس الاعضاء  
فضائل — قال رجال الدين في كثير من الممالك بان عظمتهم وتعاليمهم لم توفق في  
سبيل نشرها بمثل التوفيق الذي اصابه التعاون ، وذلك لان الشركات التعاونية  
مدرسة عملية في تقويم الاخلاق ، وهي تطرد من حظيرتها كل من يصعب  
اصلاحه ، ثم تعود الاعضاء على النظام وعلى الترتيب وعلى الصدق والاخاء . وفوق  
ذلك فان اجتماعات الاعضاء تدريب تام لا آداب المناقشة ونظام المجتمعات وغير  
ذلك من رسائل التهديب الصحيح

٥ — الامن— لا يسمع الباحث في اسباب الجرائم واختلال الامن الا  
التسليم بان خير علاج لذلك هو ازدياد التعليم والتربية الخلقية ومع الفاقة . وقد  
رأينا النصيب الذي تقوم به الشركات التعاونية في سبيل التعليم والتربية الخلقية .  
اما عن علاج الفاقة فان الشركات التعاونية لا تقف عند حد اخراج جزء من  
ارباحها للاعمال الخيرية بل انهما لتذهب الى ابعدهن ذلك في منع الفاقة بما نهيهه للفقراء  
من اسباب العمل المنتج وازدياد الارباح . واذا كان في الاحسان علاج للفاقة ففي  
النظام التعاوني الوقاية من الوقوع في براثنها وهنا القول المأثور « الوقاية  
خير من العلاج »